تحرك عاجل

الطلبة الدارفوريون في مكان مجهول

ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني القبض على ثمانية من الطلبة بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بأم درمان في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، وهم الآن في مكان غير معلوم وربما يكونون معرضين لخطر التعذيب أو المعاملة السيئة.

ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني القبض على ثمانية من الطلبة بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، من بينهم أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة دارفور، وذلك في 14 نوفمبر/تشرين الثاني بأم درمان بالسودان. وهؤلاء الطلبة الأربعة القياديون هم نصر الدين مختار محمد عبد الله رئيس الاتحاد والطالب بالفرقة الثانية، وأحمد عبد اللطيف الصيادي نائب رئيس الاتحاد والطالب بالفرقة الرابعة، ومصعب عثمان العمودي عضو الاتحاد والطالب بالفرقة الثانية، وعبد الحكيم عبدالله محمود إسحاق عضو الاتحاد والطالب بالفرقة الرابعة. أما الطلبة الأربعة الآخرون المقبوض عليهم فهم محمد علي، وزرياب محمد، والطيب إبراهيم، ونبيل سليمان.

وينتمي الطلبة الثمانية إلى مجموعة من الطلبة الدارفوريين الذين شاركوا في اعتصام سلمي بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في 25 و26 أكتوبر/تشرين الأول، احتجاجا على قرار الجامعة بإلغاء إعفاء الطلبة الدارفوريين الجدد من سداد المصاريف الدراسية. وعندئذ قام عملاء الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بمصاحبة عدد من الطلبة الداعمين لهم من "حزب المؤتمر الوطني" الحاكم بتفريق الاعتصام، فأصيب بعض الطلبة المعتصمين واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع وعصي مكافحة الشغب لتفريقهم.

جدير بالذكر أن هذه ليست هي المجموعة الأولى التي يقبض عليها ممن شاركوا في الاعتصام. ففي 26 أكتوبر/تشرين الأول ألقت الشرطة القبض على تسعة من الطلبة الذين شاركوا في الاعتصام نفسه واتهمتهم بالمشاركة في "الشغب" والتسبب في "الإخلال بالأمن العام" و"إزعاج الشرطة" بموجب المواد 68 و69 و77 من القانون الجنائي لعام 1991. وقد أطلق سراح التسعة بكفالة بعد ثلاثة أيام قضوها في الحجز، وبدأت محاكمة هذه المجموعة من الطلبة الدارفوريين في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني أمام المحكمة الجنائية بشمال أم درمان، وقد يتعرضون في حال إدانتهم للسجن والجلد.

ولا يزال مكان الطلبة الدارفوريين الثمانية مجهولا حتى الآن منذ أن ألقى ضباط جهاز الأمن والمخابرات القبض عليهم في 14 نوفمبر/تشرين الثاني؛ ومن ثم فهم معرضون لخطر التعذيب والمعاملة السيئة.

يرجى الكتابة فورا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات للكشف عن مكان الطلبة الثمانية فورا؛
- لحث السلطات على ضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة السيئة إذا كان محتجزين لدى الدولة؛
- لحث السلطات، إذا كان هؤلاء الطلبة محتجزين لدى الدولة، على توجيه الاتهام إليهم بجرم متعارف عليه دوليا، أو الإفراج عنهم فورا؛
- لدعوة السلطات إلى السماح لهم بالعرض على الأطباء والحصول على الرعاية الصحية والاتصال بالمحامين الذين يختارونهم والسماح لأسرهم بزيارتهم.

يرجى إرسال المناشدات قبل 29 ديسمبر/كانون الأول إلى:

الرئيس
فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير
مكتب رئيس الجمهورية
قصر الشعب
ص ب: 281
الخرطوم، السودان
بريد إلكتروني: info@presidency.gov.sd
صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

وزير العدل
عوض الحسن النور
وزارة العدل
ص ب: 302
شارع النيل
الخرطوم، السودان
بريد إلكتروني: moj@moj.gov.sd
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:

وزير الداخلية
عصمت عبدالرحمن زين العابدين
وزارة الداخلية
ص ب: 873
الخرطوم، السودان

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني
صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

الطلبة الدارفوريون في مكان مجهول

معلومات إضافية

تلقت منظمة العفو الدولية العديد من التقارير حول تشديد الانقضاض الأمني للشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني على أنشطة الطلبة المنتمين لدارفور. ويتمتع جهاز الأمن والمخابرات بصلاحيات واسعة للقبض والاعتقال بموجب قانون الأمن الوطني لعام 2010، الذي يجيز اعتقال المشتبه فيهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف الشهر دون مراجعة قضائية. وكثيرا ما يلجأ مسئولو جهاز الأمن والمخابرات إلى استخدام هذه الصلاحيات لإلقاء القبض على الأفراد واحتجازهم على نحو تعسفي، ولإخضاعهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي ظل القانون نفسه، يحظى عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بحصانة من الملاحقة القضائية عن أي فعل يُرتكَب في سياق أدائهم للعمل، الأمر الذي أدى إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب على نطاق واسع. كما أدت التعديلات الدستورية التي مررها البرلمان في الخامس من يناير/كانون الثاني 2015 إلى تفاقهم الأوضاع؛ حيث أعطت هذه التعديلات صلاحيات هائلة لجهاز الأمن والاستخبارات الذي أصبح يتمتع الآن بسلطة لا حدود لها لتقدير ضرورة التدخل في الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يشار إلى أن مرسوما رئاسيا صدر في عام 2006 استنادا إلى "اتفاق دارفور للسلام" أكد على "إعفاء الطلبة الجدد ذوي الأصول الدارفورية من سداد المصاريف الدراسية في جميع المراحل". كذلك تنص المادة 14 من "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" الصادرة في عام 2011 على أن "يُعفى جميع الطلبة أبناء النازحين واللاجئين في ولايات دارفور الذين يتم قبولهم في الجامعات القومية من المصاريف الدراسية لمدة 5 سنوات".

وعلى الرغم من النصوص الواردة في هذه الاتفاقيات، فإن جميع الجامعات السودانية تقريبا تواجه أزمة سنوية فيما يتعلق بالطلبة الآتين من دارفور وسداد مصروفاتهم الدراسية؛ حيث تميل الجامعات إلى إيقاف الطلبة الدارفوريين عن الدراسة أو منعهم من دخول الامتحانات أو حرمانهم من استخراج شهادات التخرج لعدم سداد المصاريف. ويعترض اتحاد طلبة دارفور على هذه الإجراءات بتنظيم الاعتصامات السلمية والتجمهر وعقد اللقاءات العامة لمناقشة الأزمة. وفي كثير من المناسبات تُواجه هذه التحركات السلمية بقمع وحشي من جانب جهاز الأمن والمخابرات الوطني والشرطة بالتعاون الوثيق مع المؤيدين الموالين للحكومة في الجامعات. وتستخدم الحكومة على نحو غير قانوني المؤيدين الموالين لها إلى جانب الشرطة وغيرها من قوات الأمن للسيطرة على الطلبة والاعتداء عليهم خلال هذه الاحتجاجات السلمية فيما يعد انتهاكا صريحا لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وقد تعرض الطلبة في السنوات الأخيرة للقبض والتعذيب والمضايقة بصورة تعسفية.

وقد أصدرت إدارة جامعة القرآن الكريم ووزارة الداخلية بيانين يوم 12 نوفمبر/تشرين الثاني، لامتا فيهما الطلبة الدارفوريين على إشعال حريق أدى لتدمير الكثير من المكاتب في مبنى الإدارة بجامعة القرآن الكريم يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني؛ إلا أن اتحاد طلبة دارفور أنكر هذا الادعاء في بيان أصدره يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني، بل إنه اتهم الحكومة "باستهداف الطلبة الدارفوريين بصورة منهجية لحرمانهم من حقوقهم المشروعة في التعليم".

الاسم: نصر الدين مختار محمد عبدالله – أحمد عبد اللطيف الصيادي – مصعب عثمان العمودي – عبد الحكيم عبدالله محمود إسحاق – محمد علي – زرياب محمد – الطيب إبراهيم – نبيل سليمان

تحرك عاجل UA: 243/15، رقم الوثيقة: AFR 54/2754/2015، تاريخ الصدور: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.